إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 2013/30
للنشر الفوري
30 يناير 2013

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يقدم تقريره بشأن مراجعة صيغة الحصص

قدم اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تقريره بشأن نتيجة مراجعة صيغة حصص العضوية إلى مجلس محافظي الصندوق الذي يضم 188 بلداً عضواً. وكان أعضاء مجلس المحافظين قد طلبوا، في إطار إصلاحات عام 2010 لنظامي الحصص والحوكمة، أن تستكمل المراجعة الشاملة لهذه الصيغة بحلول شهر يناير 2013.

وفي هذا الخصوص، أشار المجلس التنفيذي في تقريره إلى أعضاء مجلس المحافظين إلى "إحراز تقدم كبير في تحديد العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشكل الأساس للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن صيغة جديدة للحصص". وخلص التقرير إلى أن "مناقشات المجلس التنفيذي في سياق المراجعة شكلت لبنات مهمة يرتكز عليها الاتفاق على صيغة معدلة للحصص تمثل انعكاساً أفضل للمراكز النسبية التي تحتلها البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي. وستشكل نتيجة هذه المراجعة الشاملة لحصص العضوية أساساً جيداً لاتفاق المجلس حول صيغة جديدة للحصص في إطار عمله المعني بالمراجعة الخامسة عشرة، بغية بناء توافق في الآراء حول تدابير الإصلاح التي يمكن أن تحظى بالتأييد على أوسع نطاق ممكن."

وفي نفس السياق، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي: "عقد المجلس التنفيذي سلسلة من المناقشات المستنيرة خلال العام الماضي، وأصبحت البلدان الأعضاء قادرة على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الصيغة المحسَّنة قريبا في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. وسوف نبذل كل جهد ممكن مع المجلس التنفيذي والبلدان الأعضاء في هذا الشأن، حتى يتحقق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته."

وجدير بالذكر أن كل بلد عضو في الصندوق تخصص له حصة يعتمد حجمها في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي. وتحدِّد حصة البلد العضو الحد الأقصى لالتزامه المالي تجاه الصندوق، وتسهم في القرارات المتعلقة بمدى استفادته من موارد الصندوق، وتحدد نصيبه من التوزيعات العامة لحقوق السحب الخاصة، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بقوته التصويتية. وتسهم صيغة الحصص مساهمة كبيرة في تعديلات الحصص.